## الفصل التاسع

# الميزان التجاري ومستوى الدخل والنشاط

يرتبط الميزان التجاري ارتباطا وثيقا بمستوى الدخل والنشاط ومستوى الأسعار، ونظرا لارتباط العنصرين الأخيرين، فالأفضل بنا أن نبحث الميزان التجاري ومستوى الدخل ومستوى الأسعار معا في آن واحد. ولكن يجدر بنا أولا أن نقسم المشكلة إلى أقسام تسهل علينا دراستها.

ونبحث العلاقة بين مستوى الدخل والنشاط والميزان التجاري كخطوة أولى في تحليلنا للاقتصاد النقدي الدولي. فنفترض في هذا الفصل أن جميع الأسعار في بلدين ثابتة مع تغير العوامل الأخرى ويحدث هذا لو كانت البلدان صناعيتين وكانت نسبة تشغيل الأيدي العاملة والآلات منخفضة جدا ولو ظل سعر الصرف بين البلدين ثابتا بحيث يصبح السعر الذي يمكن أن تشتري به إحدى العملتين بالعملة الأخرى ثابتا.. ونفترض في الفصل التالي تغير بعض الآثار المترتبة على تغير الأسعار وسعر الصرف.

ولا يمكن أن يتحقق التوازن إلا إذا كانت مشروعات الإنتاج ومشروعات الإنفاق متكافئة. وعند دراستنا للتجارة الخارجية على ضوء هذه الحقيقة لابد أن نلتفت إلى الاعتبارين التاليين: أولا أن جزءا من الدخل ينفق على الواردات وثانيا أن جزءا من الإنتاج يصدر إلى الخارج

ومن ثم يمكن إنفاق الدخل في ثلاث نواحي هي استهلاك السلع المصنوعة محليا واستهلاك السلع المستوردة والادخار. وعلى قياس الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يمكننا أن نبحث الميل الحدي للاستيراد وهو عبارة عن النسبة التي تنفق على الواردات من الزيادة في الدخل.

وهكذا لابد أن يكون مجموع المعاملات الثلاث أي الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للاستهلاك مساويا لواحد صحيح.....

وإذا تحولنا إلى جانب الإنتاج فإننا نجد أن هناك ثلاث طرق لاستخدام الناتج وهي الاستهلاك والادخار والتصدير. ومن السهل تعليل إدراج الواردات والصادرات في حسابات الدخل القومي فحسابات الدخل القومي للبلد التي افترضناها في الوضع العاشر قد تكون كما يأتي:

| الدخل | | الناتج | |
|---|---|---|---|
| بالمليون جنيه | | بالمليون جنيه | |
| الأجور والمرتبات | ٩٠٠ | السلع الاستهلاكية | ١٠٠٠ |
| الدخول من الممتلكات | ٥٠٠ | سلع الاستثمار | ٢٨٠ |
| | | الصادرات من السلع والخدمات | ١٢٠ |
| | ١٤٠٠ | قيمة الناتج من السلع | ١٤٠٠ |

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك حسابات أخرى تمثل طرق إنفاق الدخول كما يلي:

| الإنفاق | | بالمليون |
|---|---|---|
| الاستهلاك | | ١٠٠٠ |
| الاستيراد | | ١٦٠ |
| الادخار | | ٢٤٠ |
| | | ١٤٠٠ |

يجب أن نتذكر أن تكافؤ الاستثمار الحقيقي مع الادخار الحقيقي دائما في الحسابات في أية فترة من الفترات تعكس لنا الحقيقة التالية وهي أن الناتج لابد من أن يتم تصريفه من ناحية معينة. وقد نشأ هذا التكافؤ مباشرة عن طريقة تعريفنا للاصطلاحات، ونريد بذلك القول بأن جزء الإنتاج الذي يشتريه للمقيمين في البلاد من واقع دخلهم الجاري لابد من أن يتساوى مع الفائض من دخولهم بعد شرائهم لما يريدونه من الناتج الجاري في البلاد.

وتصدق هذه القاعدة أيضا إذا أدخلنا في هذا الإطار عامل التجارة الخارجية وهكذا إلى جانب استهلاك المقيمين جزءا من الناتج يمكن أن يستخدم الناتج في التصدير والاستثمار الداخلي، وبالمثل يمكن استخدام الدخل في الادخار وفي استيراد السلع المنتجة بالخارج إلى جانب إنفاق جزء منه في شراء الناتج وينتج ذلك عن عدم تكافؤ الاستثمار مع الادخار فيصبح الوضع كما يأتي:

استثمار + صادرات = ادخار + واردات

ويتضح لنا ذلك من المثال الحسابي السابق. فالمقيمون في البلاد لم يشتروا الناتج الجاري البالغ قيمته ٤٠٠ مليون جنيه إذ أن الأجانب غير المقيمين اشتروا مقدارا من الناتج قيمته ١٢٠ مليون جنيه بينما انفق ٢٨٠ مليون جنيه على الاستهلاك المحلي.

ومن ناحية أخرى بلغ الدخل الإجمالي للمقيمين ١٤٠٠ مليون جنيه وبلغ الإنفاق الإجمالي على الناتج القومي ١٠٠٠ مليون جنيه أما المبلغ الزائد وقيمته ٤٠٠ مليون جنيه فقد أنفق منه ١٦٠ مليون جنيه في الواردات واحتجز مبلغ ٢٤٠ مليون جنيه كمدخرات.

وهكذا تصبح المعادلة كما يأتي:

الاستثمار + الفائض في الميزان التجاري = الادخار

حيث أن الفائض في الميزان التجاري يساوي مقدار زيادة الصادرات على الواردات ويمكن أن نقول أن الفائض في الميزان التجاري لابد من أن يساوي مقدار زيادة مدخرات المقيمين على الاستثمار المحلي.

## شروط توازن مستوى الدخل والنشاط:

كما هو الحال في الاقتصاد المغلق يعتبر تكافؤ خطط الإنتاج والإنفاق شرطا ضروريا لتوازن مستوى الدخل ومستوى النشاط. وقد رأينا من قبل أنه لابد من تكافؤ الناتج الحقيقي والإنفاق الحقيقي ولكن لو لم تكن الخطط متكافئة فإن جزءا من الإنتاج أو الإنفاق لن يتحقق ويؤدي هذا الوضع إلى إعادة النظر في الخطط وفي أثناء ذلك يسير الاقتصاد نحو

توازن جديد. ويترتب على التحليل السابق ضرورة تكافؤ المستهلكين في الادخار والاستيراد مع خطط رجال الأعمال في الاستثمار بالإضافة إلى خطط الأجانب للاستيراد من الدولة الأخرى. ولو لم يكن الأمر كذلك فإن بعض المتعاملين في السوق سيصابون بخيبة الأمل، ولابد من أن يحدث توازن جديد. ويمكننا أن نتبين ذلك بدراستنا للاضطراب الذي يحدث في التوازن السابق وتتبع سلسلة الأحداث التالية للاضطراب.. ويمكننا أن نضرب مثالا لذلك بتعرفنا على ما يمكن أن يحدث بعد تغيير مستوى الاستثمار في إحدى الدول. ويؤدي ازدياد إنفاق الشركات على الاستثمار إلى ارتفاع دخول الأفراد وبالتالي إلى زيادة إنفاقهم. وقد يستمر هذا الارتفاع في مستوى الإنتاج والدخل ما لم تعمل بعض الأسباب الموضحة في الفصل الثالث على وقفه.

وندخل الآن عنصرا جديدا وهو زيادة مشتريات الأفراد من السلع والخدمات المنتجة بالخارج بجزء من الزيادة في إنفاقهم ولذلك يعمل هذا الجزء من الإنفاق على الحد من ارتفاع مستوى الدخول والإنتاج. فلو أنفقت المبالغ التي يزيدها الدخل على شراء السلع والخدمات الخارجية فإنها لن تؤدي مباشرة إلى زيادة دخول الأفراد في الدول الأخرى، بينما أن ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الذي ينفق على السلع والخدمات المنتجة محليا يؤدي مباشرة إلى رفع مستوى الإنتاج والدخول بالنسبة للمقيمين في البلاد.

وهكذا نجد أن هناك سبيلين يقللان من تطرف الزيادة في الدخل، وهما الادخار والاستيراد. والواقع أن اتجاه جزء من الزيادة في الدخول إلى

الاستيراد من شأنه أن يخص على ارتفاع مستوى الدخول والإنتاج في الدولة الأجنبية ولا يقتصر الأمر على ذلك إذ أن ارتفاع مستوى الدخل في الدولة الأجنبية يزيد وارداتها. تؤدي زيادة واردات الدولة الأجنبية من الدولة الأولى إلى رفع مستوى الإنتاج والدخل بها.. وهكذا نتبين أن زيادة واردات إحدى الدول من دولة أجنبية ترفع مستوى الإنتاج والدخل في هذه الدولة بطريق غير مباشر على الرغم من أنها لا ترفع مستوى الإنتاج والدخل بطريق مباشر.

وبعبارة أخرى يمكن أن نقول أن ارتفاع مستوى الدخل في إحدى الدول يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج والدخل في الدولة التي تتعامل بطريق غير مباشر. وينتهي الأمر بتحقق توازن جديد وذلك لأن كلا من الدولتين لا تنفق على السلع والخدمات المستوردة سوى جزء من الزيادة في الدخول فبارتفاع مستويات الدخول في الدولتين تزداد مشروعات الادخار. ولابد أن يتوقف ارتفاع الدخل عندما يصل إلى مستوى معين.